تاريخ ما أهمله التاريخ

د/ عائشة راتب

الكتـــــاب: تاريخ ما أهمله التاريخ/ عائشة راتب
المـــــؤلف: بطيشة، عمر
النــــــوع: مصر- تاريخ
تصميم الغلاف: جيهان متولي
إخــراج داخلي: بثينة عزام
الطبـــــعة: الأولى/ القاهرة ٢٠١٠
عـدد الصفحات: ٩٠ صفحة
المقـــــاس: ١٤×٢٠
تدمـــــك:
١- مصر - تاريخ
٢- بطيشة، عمر (مؤلف مشارك)

صرح للنشر والتوزيع

المدير العام: عبود مصطفى عبود

كورنيش المعادي، بجوار مستشفى السلام الدولي، أبراج المهندسين (أ) بـرج (٢) الدور العاشر.

ت: (٢٥٢٤٠١٦٦)(٢+)

البريد الإليكتروني: darsarh@gmail.com
الموقع الإليكتروني: www.dar-sarh.com

رقم الإيداع: ٢٠١٠/١٣٤٩٤
الترقيم الدولي: 978-977-6382-18-3
ديوي ٩٦٢

تاريخ ما أهمله التاريخ

ترويها

الدكتورة

عائشة راتب

مع

عمر بطيشة





الدكتورة/ عائشة راتب

مقــدمــة الناشر

التاريخ المصري مليء بالأسرار والخبايا، التي لم يكشف عنها أحدٌ حتى الآن؛ ولهذا أسباب كثيرة، ربما يكون منها عدم الإفراج عن الوثائق التي تشهد على الأحداث وضياعها بعد ذلك، على عكس ما يحدث في دول الغرب، حيث تسمح القوانين فيها بالاطلاع على الوثائق بعد مُضيّ فترة من الزمن.

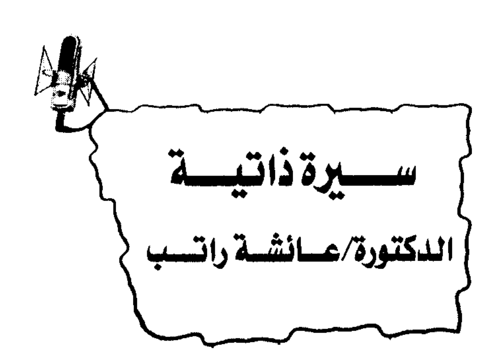
لذا كانت شهادات الشخصيات الكبيرة حول الأحداث التي عاصروها وشكّلوا جزءًا مهمًا من ملامحها مصدرًا مهمًا من مصادر معرفتنا بالتاريخ.

حقًا، قد يشوب الشهادة بعض التحيّز أو عدم الدقّة، لكنها تبقى في النهاية مصدرًا لا نستطيع تجاهله أو عدم الاعتداد به، خاصة إذا قارنّاها بشهادات الآخرين، فربما نخرج منها بحقيقة أو درس مهنيّ أو موقف إنسانيّ يساعدنا على تكوين رؤية واضحة لمشهدٍ ما في حياتنا أو تاريخنا، من هنا كانت أهميه هذه السلسلة التي تحمل عنوانًا دالًّا على مضمونها وهو «تاريخ ما أهمله

التاريخ». فالشخصيات التي معنا قامات مصرية كبيرة، شهدت أحداثًا كانت نقاطا فارقة ومنعطفات تاريخية مهمة، لذا.. من المهم أن نتعرف على ما عندهم ولم تذكره الكتب، لكنهم أفاضوه وقصوه مع الإذاعي الكبير عمر بطيشة في برنامجه الشهير «شاهد على العصر». والذي يسعدنا أن تكون مادته بين يديك عزيزي القارئ من خلال هذه السلسلة، بذلك نكون قد ساهمنا بدورنا في توثيق هذه الشهادات حتى يستطيع القارئ والباحث الرجوع إليها وقتما يريد.

وهذه الشهادة – تحديدا – فيها من الشفافية والثراء الكثير، لأن الشاهدة فيها لم تكتف بالرصد، بل لامست الأحداث وكانت عنصرا فاعلا فيها، بحكم عملها السياسي كأول سفيرة مصرية في الغرب، وكوزيرة للشؤون الاجتماعية، فهي شهادة من قلب الحدث. إنها شهادة الدكتورة: عائشة راتب.

الناشر


سيرة ذاتية
الدكتورة/عائشة راتب

حياتها السياسية..

عائشة محمد سعاد راتب.. شخصية مصرية ورائدة نسائية، لها السبق في العديد من المناصب بأولوية ليس لها مثيل بوصفها امرأة تصعد إلى مثل تلك المناصب القيادية؛ تولت وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية وكانت أول معيدة بكلية الحقوق، وأول أستاذ للقانون الدولي، وأول سفيرة لمصر في الخارج.

ولدت في ٢٢ فبراير عام ١٩٢٨ بالقاهرة، تخرجت الدكتورة عائشة راتب في كلية الحقوق عام ١٩٤٩، وفي العام نفسه رفعت دعوى قضائية أمام مجلس الدولة للطعن على قرار رفض تعيينها فيه بدعوى أنها امرأة، وأن وجودها في المجلس يتعارض مع تقاليد المجتمع المصري.

تمتلك الدكتورة عائشة شهادة على ٣٠ عاماً قضتها في العمل السياسي بين عهدي عبد الناصر والسادات، حصلت على جائزة الدولة التقديرية[1] في العلوم الاجتماعية[2] من المجلس الأعلى للثقافة، عام ١٩٩٥.

---

[1] جائزة الدولة التقديرية في الآداب ، هي إحدى جوائز الدولة التقديرية في مصر. وتمنح سنويا للمتميزين في مجال العلوم الاجتماعية.

[2] العلوم الاجتماعية social sciences: مجموعة من التخصصات العلمية التي تدرس النواحي الانسانية للعالم والحياة. لكنها تفترق عن العلوم الإنسانية humanities والفنون

عرفت بمعارضتها لقانون الانفتاح[٣] أثناء وجودها في الوزارة عام ١٩٧٤، واستقالت في أعقاب أحداث يناير ١٩٧٧ المعروفة بثورة الجياع[٤]؛ لأنها رفضت زيادة الأسعار تعريفة أو قرش صاغ،

في تأكيدها الدائم و محاولتها المستمرة لتطبيق المنهج العلمي scientific method وقواعد ومعايير علمية صارمة في دراسة النواحي الإنسانية بما في ذلك الطرق الكمية quantitative method والطرق الكيفية qualitative method.

(3) هو القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ويعد أهم التشريعات التي حددت بوضوح التوجهات بعيدة المدى للاستثمار في مصر، فهو يمثل بداية التحول الأساسي في منهج إدارة الاقتصاد القومي باتجاه آليات السوق، والحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. وقد عدّل هذا القانون بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي أتاح للاستثمار المحلي المزايا الممنوحة للاستثمار العربي والأجنبي، مع قصر بعض الأنشطة على الاستثمار المحلي، واشتراط مشاركة هذا الاستثمار مع الاستثمار العربي أو الأجنبي في بعض الأنشطة الأخرى.

(4) في مساء يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ وقف عبد المنعم القيسوني – نائب رئيس الوزراء ورئيس المجموعة الاقتصادية – أمام مجلس الشعب، ليعلن عن قيام الحكومة باتخاذ مجموعة من القرارات الاقتصادية "الحاسمة والضرورية" التي تهدف إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات، وذلك تحت ضغط الصندوق والبنك الدوليين، ومن أجل توقيع اتفاق معهما. كانت المحصلة الرئيسية لهذه القرارات هي تحميل الفقراء من المصريين أعباء مالية تقترب من ٥٠٠ مليون جنيه سنويًا، تدفع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على شكل زيادة في أسعار جميع السلع الضرورية. باختصار حدثت زيادة مباشرة في أسعار الخبز والسجائر والبنزين والبوتاجاز والسكر والدقيق الفاخر والذرة والسمسم والحلاوة الطحينية والفاصوليا واللحوم المذبوحة والشاي والأرز والمنسوجات والملبوسات بنسب تتراوح ما بين ٣٠ % إلى ٥٠ %.

وارتبط بفترة رئاستها لوزارة التأمينات مدّ مظلة التأمينات الاجتماعية.

واشتهرت بأنها أول امرأة مصرية ترفع دعوى قضائية للمطالبة بالتعيين في مجلس الدولة.

وتروي لنا د. عائشة راتب قصة هذه الدعوى في تصريحات لها لجريدة المصري اليوم، إذ تقول:

حينما تخرجت في الكلية كنت ضمن الخمسة الأوائل آنذاك، ولم نكن نعرف ما هي الخطوة التالية إلى أن قرأنا في الصحف أن مجلس الدولة يطلب مندوبين مساعدين، ومطلوب منا أن نقابل السنهوري باشا[5] في الإسكندرية فذهبت أنا وأخي مع العشرة الأوائل.

اشتعل الغضب الجماهيري في كلِ اتجاه على مدار يومين كاملين وبامتداد جميع المدن الرئيسية في مصر. مسببًا ذعرًا هائلاً داخل السلطة الساداتية، اضطرها إلى التراجع السريع عن جميع قراراها، واتخاذ مجموعة من التدابير القمعية. فقامت بفرض حظر التجول، وإنزال الجيش إلى المدن لقمع المظاهرات بعد أن عجزت قوات الشرطة عن ذلك، وتم اعتقال المئات من الكوادر السياسية والآلاف من المتظاهرين.

[5] عبد الرزاق السنهوري (١٨٩٥ - ١٩٧١) أحد أعلام الفقه والقانون في الوطن العربي ولد في ١١ اغسطس ١٨٩٥ بالإسكندرية وحصل على الشهادة الثانوية عام ١٩١٣ ثم التحق بمدرسة الحقوق بالقاهرة، حيث حصل على الليسانس عام ١٩١٧ وتأثر بفكر ثورة

والحقيقة أن الرجل كان رائعًا كريمًا ويسأل أسئلة ذات هدف، وبعد ذلك سأل المستشارين: «من فيكم يأخذها عنده»؟ فرد سليمان حافظ[٦]: «أنا آخذها».

وخرجت وأنا أعلم أنه تم تعييني، بعد ذلك قالوا: إن الموضوع تم عرضه على حسين باشا سري[٧] رئيس الوزراء لكنه رفض تعيين فتاة في مجلس الدولة لتعارض هذا الأمر مع تقاليد المجتمع المصري.

١٩١٩ وكان وكيلاً للنائب العام عام ١٩٢٠ ثم سافر فرنسا للحصول على الدكتوراه والعودة سنة ١٩٢٦ ليعمل مدرساً للقانون المدني بالكلية ثم انتخب عميداً لها عام ١٩٣٦.

(6) سليمان حافظ علي محمود صالح، ولد بالاسكندرية في عام ١٨٩٦ كان والده من التجار الأثرياء بالمدينة، ونال شهادة الثانوية العامة في عام ١٩١٣ وعمل فترة بالجمرك، والتحق بكلية الحقوق في الجامعة المصرية وتخرج فيها عام ١٩٢٠ ثم عمل فترة بالمحاماة إلى أن عين بالقضاء حتى وصل إلى موقع مستشار بمحكمة النقض ثم نقل ليعمل وكيلا لوزارة العدل، وفي عام ١٩٤٩ انتقل إلى مجلس الدولة نائبا لرئيس المجلس لقسمي الفتوى والتشريع، وكان يترأس المجلس زميل صباه وصديق عمره د. عبدالرازق السنهوري.

(7) حسين سري باشا (١٨٩٤-١٩٦٠) هو سياسي مصري. خدم كرئيس وزراء مصر لمدة ثلاث فترات قصيرة. خدم أولا كرئيس للوزراء من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٢ خلال تورط مصر في الحرب العالمية الثانية وغزو الألمان لشمال أفريقيا. خدم بعدها سري باشا كرئيس للوزراء من يوليو ١٩٤٩ حتى يناير ١٩٥٠، وآخر فترة له كانت في يوليو ١٩٥٢ خلال الأزمة السياسية قبل ثورة ١٩٥٢.

وقتها قال محامي العائلة حنفي عبود: «لن نسكت على ذلك، وسنرفع دعوى أمام مجلس الدولة على المجلس نفسه».

وانضممت إلى جمعية هدى شعراوي وكل الجمعيات التي كانت تطالب بحقوق المرأة وقتها في مصر، وأثناء ذلك التحقت بالدراسات العليا بالكلية، وذات مرة كنت أقف مع زملائي، وإذا بأحدهم يقول: «إنهم يطلبون معيدين في الكلية، لماذا لا تقدمين يا أستاذة عائشة»؟ فأجبت: «إذا كان مجلس الدولة قد رفض تعييني فهل ستقبل الجامعة ؟»، فقالوا لي جميعًا: أنت لا يمكن أن يرفضك أحد. فقدمت في كلية الحقوق ووقتها كان عميد الكلية الدكتور حامد فهمي[٨]، وهو أستاذ لنا وقام بالتدريس لي في الفرقة الثالثة والرابعة، ولأن عدد الطالبات كان بسيطًا فكان يعرف كلاً منا تقريبًا بصفة شخصية.

---

[٨] هو د. محمد حامد فهمي، الذي خلف د. محمد مصطفى القللي، في عمادة كلية الحقوق جامعة القاهرة، ثم تولى العمادة بعده د. السعيد مصطفى السعيد.

وقال لي: «أنا سأُعَيِّنُك لكن إياك إياك أن ترفعي عليَّ دعوى لو رفض مجلس الجامعة تعيينك»، وطلب مني أن أذهب لمقابلة كامل باشا مرسي[٩] رئيس الجامعة وقتها، الذي وافق هو الآخر على تعييني في مجلس الكلية، وحينما أثير أمر تعييني وافق الجميع باستثناء – رحمة الله عليه – أستاذنا جميعًا الشيخ أبوزهرة[١٠]، ووقتها

---

(9) كامل باشا مرسي: ولد فى التاسع عشر من يناير ١٨٨٩م بطهطا بسوهاج، وهو ابن المرحوم مرسى محمد الزهار الشهير بالنظامي من الأعيان. ودرس القانون وحصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩١٠ من مدرسة الحقوق الخديوية. وفي عام ١٩١٤ حصل على درجة الدكتوراة من ديجونب بفرنسا، عمل بالمحاماة في الفترة من ١٠ يونيو ١٩١٤ إلى ديسمبر ١٩١٥ وفى عام ١٩١٥ عين وكيل نيابة. و فى عام ١٩١٩ أصبح مدير قسم الإدارة بالأوقاف الملكية بسراي عابدين. وفي عام ١٩٢٠ عمل استاذا بمدرسة الحقوق. وفى عام ١٩٢٣ عمل سكرتير مفوضية "لندن". وفى عام ١٩٢٥سكرتير مفوضية "لاهاى". وفى عام ١٩٢٨ عمل كأستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة فؤاد، ثم وكيلًا للكلية. عميدًا للكلية سنة ١٩٢٨. وفى عام ١٩٤٠ عمل مستشارًا بمحكمة النقض، وفى عام ١٩٤٥ أصبح وكيلًا لمحكمة النقض.

(10) محمد أحمد مصطفى أحمد، المعروف بأبي زهرة،(٦ذو القعدة ١٣١٥ هـ - ١٣٩٤هـ) (٢٩ مارس ١٨٩٨ - ١٩٧٤م)، ولد في المحلة الكبرى. درس القرآن في أحد كتاتيب حفظ القرآن، ثم انتقل إلى المسجد الأحمدي بطنطا لاستكمال تعليمه، وبعد ثلاث سنوات في المسجد الأحمدي انتقل إلى مدسة القضاء الشرعي سنة ١٣٣٥هـ ١٩١٦م، حيث درس فيها ثمان سنوات ثم تخرّج سنة ١٣٤٣ هـ ١٩٢٤م وحصل على عالمية القضاء الشرعي؛ ثم اتجه إلى دار العلوم ليتمكن من معادلتها سنة ١٣٤٦ هـ ١٩٢٧م.

تدرج في الوظائف من مدرس العربية في المدارس الثانوية إلى تدريس فن الخطابة في كلية أصول الدين ثم كلية الحقوق.

لم تكن كلية الحقوق قد عينت معيدات، فكان شبه مُعترض، لكن تم تعييني في مجلس الكلية، قال الدكتور حامد سلطان[١١]: «أنا آخذها عندي في قسم الدولي العام».

أما القضية فقد أخذت وقتها ورفض المجلس تعييني، وذكر أن ذلك يرجع للتقاليد المصرية وانتهى الأمر، وأخيراً الحمد لله أصبح عندنا قاضيات ما شاء الله البنات انخرطن في السلك القضائي.

بعدها قام بتدريس الشريعة الإسلامية وتدرج في كلية الحقوق من رئاسة قسم الشريعة الإسلامية ثم منصب الوكالة حتى أُحيل للتقاعد سنة ١٣٧٨هـ ١٩٥٨م. أُختير عضوًا في مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٣٨٢هـ ١٩٦٢م بعد صدور قانون الازهر، كتب ما يزيد عن ثلا ثين كتابًا.

[11] د. حامد سلطان، أستاذ القانون الدولي، رأس اللجنة المصرية المشكلة لوضع الخطط للتفاوض حول طابا، كان أستاذا للدكتور/ البرادعي الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأصدر فيما بعد بالاشتراك مع د. عائشة راتب، ود. صلاح الدين عامر مؤلف «القانون الدولي العام» صادر عن دار النهضة العربية بالقاهرة.

الدرجات العلمية

- ليسانس الحقوق بتقدير جيد جدًّا مع مرتبة الشرف، عام ١٩٤٩.
- دبلوم القانون العام ١٩٥٠.
- دبلوم القانون الخاص ١٩٥١.
- دكتوراة من كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عام ١٩٥٥.

التدرج الوظيفي:

- مدرسة ثم أستاذة مساعدة ثم أستاذة ورئيسة قسم القانون الدولي العام بجامعة القاهرة.
- وزيرة الشئون الاجتماعية في أوائل الثمانينيات.
- أستاذ متفرغ بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

المؤلفات:

- الفرد والقانون الدولي.
- المنظمات الإقليمية والمتخصصة (بالاشتراك).
- التنظيم الدبلوماسي والقنصلي.
- النظرية المعاصرة للحياد.



- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.
- العلاقات الدولية.
- العلاقات الدولية العربية.
- المناطق منزوعة السلاح.
- بعض الجوانب القانونية للنزاع العربي – الإسرائيلي.
- التنظيم الدولي.
- القانون الدولي العام (بالاشتراك).


مقدمة الحوار

في هذا الحوار تتحدث د. عائشة راتب عن موضوعات كثيرة ومتعددة ترصد فيها الواقع المصري وتروي شهادة ثرية بالمواقف والأفكار، فتتحدث عن فكرة التوازن الدولي، ومدى احترام القانون الدولي، وهي الأستاذة المتخصصة في هذا المجال، فتكون روايتها وثيقة تاريخية في هذا الشأن، كما ترصد د. راتب ما طرأ من تغيير على النواحي الثقافية في المجتمع المصري، كما تلخص ما ينبغي أن تكون عليه السياسة التعليمية في مصر.

تذهب د. راتب في حصر عدد من الظواهر الغريبة على المجتمع المصري من مثل: (ضعف الانتماء – غياب القدوة – انتشار المخدرات بين الشباب) وتحلل في ذلك الأسباب الكامنة وراء مثل هذه الظواهر، محاولة بذلك الوقوف على العلاج الصحيح، وهي تطرح في ذلك النموذج الصيني، وتحكي كيف اندلعت حرب الأفيون الأولى. ومن ثم كيف تحولت تجارة الأفيون إلى تجارة دولية رائجة؟ ترصد د. راتب الاختلاف في العادات

والتقاليد بين المجتمعين؛ المصري والأوربي من خلال مقاربتها لذلك الأخير فترة وجودها سفيرة لمصر في ألمانيا.

تستفيض د. راتب في رؤيتها حول علاقة السياسة بالقانون، وتقف في ذلك عند تجربتها عندما كانت وزيرة للشؤون الاجتماعية، كما تشرح بوعي ودراية أحوال المرأة المصرية، وما ينبغي عليها فعله.

رواية تاريخية ثرية ترويها للإذاعي عمر بطيشة من خلال برنامجه: شاهد على العصر. نثبتها بين يدي القراء في هذه الصفحات.


نـــص الحـــــوار

قديمًا قال فلاسفة اليونان: «حيث تُوجد الجماعة يوجد القانون، وحي٥ث يوجد القانون توجد الجماعة» وهو قولٌ صحيحٌ يؤكد التلازمَ بين المجتمع والقانون، حتى أول مجتمع في تاريخ البشرية الذي بدأ بآدم وحوّاء لازَمَهُ القانون منذ بدايته، فقد صَحِبَ نشأَتَه أمرٌ ونهيٌ من الله - عزَّ وجل، وكان لامتثال الأمر ثواب، وعلى مخالفة النهي جزاء.

ومع تطوّر المجتمعات أصبحت القوة القومية هي محور الارتكاز بين الدول؛ ولذلك حاولت الدول أن تعالج هذه الظاهرة بتطبيق سياسة توازن القوى التي أثبتت فشلها في حفظ السلام الدولي، بعد أن استمرت ثلاثة قرون انتهت بحربين عالميتين، وهكذا نشأت فكرة نظام الأمن الجماعي، الذي بدأ تطبيقه في عهد عصبة الأمم، واكتملت في عصر الأمم المتحدة.

وقد طرحت حوادث العنف والإرهاب والقرصنة الأخيرة أسئلة حيرى حول هذا النظام، ومدى احترام سيادة الدول والقوانين الدولية، فضلًا عن الأعراف والمبادئ، كما طرح البعض التفكير في

إمكانية البحث عن حلٍّ بديلٍ ولو بتصوّرٍ خياليٍّ لحكومة عالمية أو سلطة دولية عُليا.

وحول كل هذه الأسئلة كان اللقاء مع أستاذة القانون الدولي، عملت كوزيرة للشئون الاجتماعية، ثم أصبحت أول سفيرة مصرية في ألمانيا الاتحادية، وفي كل مراحل عملها كانت نموذجًا مصريًّا مشرِّفًا.الأستاذة الدكتورة عائشة راتب أستاذة القانون الدولي بحقوق القاهرة.

الدكتورة عائشة: لاشك أننا نعيش في عصر يتغير فيه كلُّ شيء بسرعة، حتى إن عين البراق الدؤوب تكاد بالكاد أن تعي هذا التغيّر الذي يَقترب من القفزات أو الطفرات.

فما الذي ترصده الأستاذة الدكتورة عائشة راتب في هذا العصر من المتغيرات وظواهر تحبين إثباتها في صدر هذه الشهادة؟

(●) أحب أن أوضح شيئًا في بداية الحديث: وهو أن التوازن الدولي حلّ محلّه نظام الأمن الاجتماعي سواء في عصبة الأمم أو في الأمم المتحدة، حتى نتدرّج بعد ذلك إلى كافة الموضوعات.

التوازن الدولي:

التوازن الدولي ما زال موجودًا، وهو يتمثّل في مجلس الأمن بحق «الفيتو»[12] التي تتمتع به الدول الكبيرة داخل المجلس، وإن كانت المتغيرات الدولية التي طرأت بعد ذلك - والتي سنتكلم عنها لاحقًا - ترينا مدى الشكل الذي يتخذه التوازن في هذه الحالة.

وفيما يخص السؤال المطروح في بداية الحوار بخصوص ما يراه الفرد منا من متغيرات العصر الحالي: إذا كنا سنتكلم عن السنوات

---

[12] **حق الفيتو**: حق النقض، لاتينية "أنا لا أسمح" هو حق احهاض وعدم تمرير أي قـــرار أو تشريع مقترح، ولكن في الوقت نفسه لا يضمن تمرير أو تبني المشروع في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، والدول الخمس دائمة العضوية (الولايات المتحدة، وروسيا، وجمهوريـــة الـــصين الشعبية ، وفرنسا، والمملكة المتحدة) تتمتع بحق النقض في المسائل الموضوعية، ولكن ليس في مسائل إجرائية.

إذا كان لأي من هذه البلدان صوتًا ضد الاقتراح فهو مرفوض، حتى لو كان كل من البلدان الأخرى الأعضاء في التصويت لصالحه.

الأخيرة سواءً في المحيط الداخلي أو الخارجي فلا شك أنها موجودة وملموسة - في تقديري الشخصي-، لابد لكل مواطن وكل وطن أن ينتبه إليها، وأن يعيها، وأن يشارك وبسرعة في إيجاد الحلول لمواجهتها.

النواحي الثقافية

١- **ظاهرة الفيديو** (في ذلك العصر) وقضائها على القراءة والاطلاع

إذا نظرنا – مثلًا – إلى النواحي الاجتماعية والثقافية من قبل أن نتطرق إلى النواحي السياسية، نجد أن الناحية الاجتماعية والثقافية الداخلية - وبكل أمانة ولا أقلل من شأن ومكانة التليفزيون – قد تأثرت بوجود التليفزيون.

أردد وأقول: إذا كان للتليفزيون أثر إيجابي في حياة الشاب والشابة، والطفل والطفلة المصرية، فإن له أيضًا أثرًا سلبيًا كبيرًا؛ بمعنى: أننا تعلمنا القراءة في الصغر؛ إذ كنا نخصص مبلغًا من مصروف يومنا؛ ونشتري به ونقرأ، أو نذهب إلى المكتبات في

المدارس ونأخذ الكتب إلى البيت ونقرأها فتتراكم المعارف وتصبح للإنسان حصيلة تؤلف أنسجة المخ وتملأها بالقراءة.

ولكن الذي يحدث في تلك الآونة - وعن مشاهدة قريبة - أرى الشباب طوال الوقت يفتحون «التليفزيون» ويشاهدون الأفلام، أما القراءة فغير موجودة ولم يعد لها وقت عندهم.

والطفل يشاهد أفلام الفيديو في غياب أهله وفي حضورهم، وبالتالي أقول: إن هذه عملية وللأسف الشديد ضارة تمام الضرر بالطفولة وبشبابنا.

وأكرر أيضًا: أني لست ضد التليفزيون ولكن ما أتمناه أن يستعمله الجميع بعقل وبحكمة، ليس كما يحدث حاليًا؛ يستعملونه من بداية الإرسال حتى نهايته.

أذكر عندما كنت في ألمانيا، كان لِيَ حديثٌ مع أحد كبار المسؤولين هناك - لا داعي لذكر اسمه - فقال لي: «إن التليفزيون قضى على عادة الكلام بين أفراد العائلة الألمانية، لأن الزوج يبقى جالسا يشاهد مباريات الكرة، والزوجة تشاهد محطة تليفزيونية

ثانية قد تقدم برامج للمرأة، بينما الطفل في حجرته يشاهد برنامجا آخر، لذلك اختفت فترة المساء التي كانت تجمع الأسرة من أجل تبادل الأحاديث؟».

وأعتقد أن هذا الكلام يصدق على معظم المجتمعات وليست الأوروبية فقط.

وأتمنى- وتلك إحدى الظواهر الموجودة- أن العائلة المصرية تقلل من جلستها وجلسة أولادها أمام التليفزيون.

٢- مجانية التعليم

أمّا الظاهرة الثانية، فهي تختص بالتعليم، نحن دائما نقول: إن الجامعة ليست مجرد أستاذ ومدرج وطالب ومعمل.

هنا تبرز مشكلة؛ الدولة تموّل التعليم وتضع له الميزانية، لكن الأعداد تتزايد.. وهناك مجّانية التعليم، أنا شخصيًا من أنصار مجانية التعليم.

وأقول:إن الشباب الذي تعلّم مجانًا، وسافر إلى البلاد العربية، كمدرسين أو كمحاميين أو كمهندسين هم من
يحوّلون لنا الآن العملةَ الصعبة التي تحتاجها البلد، ومن الممكن إيجاد طريقة تجعل المقتدر يدفع، مع الاحتفاظ بمجّانية التعليم، لا أفهم معنى أن يذهب المقتدر إلى الجامعة الأميركية ويدخل ابنه ويدفع له بالدولارات؛ لكي يتخرج فيها، وفي الجامعة المصرية المقتدر يستهين ولا يدفع. كيف أجمع بينهما؟

يمكن للدولة أن تفكّر في وسيلة تجعل المقتدر يدفع من دون المساس بمجانية التعليم، لأن هذا حق إنساني، حق لا بد للإنسان المصري أن يظل - في تقديري الشخصي - متمتعًا به طالما توافرت فيه الشروط التي تتطلبها الدولة من ناحية المجموع ومن ناحية النجاح في الامتحانات، إنما المقتدر لابد أن يشارك في تحمل نفقات تعليمه؛ بحيث تصرف المبالغ التي

تُجمع على إصلاح المعامل، وشراء الكتب، على توفير الحاجات المتطلبة داخل الجامعة.

السلبية وضعف الانتماء

وعندما عدت من الخارج وكنت قد مكثت مدة خمس سنوات تقريبًا، وكانت زياراتي لمصر سريعة في غضون تلك الفترة لا أستطيع من خلالها تلمّس ما يحدث بدقة، وجدت أن هناك نوعا من السلبية المطلقة موجودة من جانب الجميع؛ شباب وكبار، شعور بعدم الانتماء، بداية نحاول تعريف الانتماء؟ لا شك أن كل فئات الناس تشعر بذلك في مجمل التصرفات، سواء في الشارع أو في البيت وكذلك العمل والمدرسة، من الفقير والغني، من المقتدر وغير المقتدر، من المتعلم والجاهل، تحسّ أن البلد ليست بلدنا، كيف..؟! من أين..؟!

يقول الكثيرون: الظروف التي مرت علينا..، صحيح أننا خضنا عدة حروب، تحملت خزانة الدولة أموالًا كثيرة، الناس.. حالة المرافق.. حالة الخدمات وقضاء الحاجات في المصالح.. كل

تلك المسائل جعلت الناس تشعر أنها غريبة عما هو موجود، وتتردد عبارات منها:«دي مش موجودة برّه، دي موجودة هنا»

- ما السبب ؟؟!!

القـــدوة

أقول وبمنتهى الصراحة: لو أن كل واحد في موقعه الذي يعمل به يكون قدوة لمن حوله في كيفية الأداء، في النزاهة، في الإخلاص، في حسن المعاملة، في معاملة غيره، كإنسان قبل أي شيء آخر، سينعكس ذلك على كافة الأفراد، سواء.

الانتماء إيمان:

الانتماء ليس فقط في وجود القدوة، الانتماء يعني الإيمان. لا بد من وجود هدف يؤمن به كل مواطن، مثلا في الخمسينيات والستينيات طُرحت عدة شعارات التف حولها الناس، وآمنوا بها، من مثل: «الوحدة العربية»[١٣]، «ارفع رأسك يا أخي»، وغيرها من الشعارات التي وجد فيها المواطن هدفا يؤمن به وينتمي إليه.

---

(13) **الوحدة العربية:** فكرة يؤمن بها القوميون العرب كحل لحالة التخلف والاحتلال والقمع التي كان يعيشها المواطن العربي في جميع أقطار هذا الوطن الممتد من المحيط إلى

وعلى الرغم من وجود كثير من الأخطاء في هذه المرحلة فإن التوجهات القومية جمعت الناس، وخلقت الهدف الذي ينتمي إليه الجميع ويعمل من أجله. وعلينا الآن أن نتساءل بشأن المطروح في السوق للشباب، فما الذي يمكن أن يتضح لنا؟ بالطبع اهتزاز المفاهيم.. فكثيرًا ما جلست مع الشباب وتبين لي أن الهدف المنشود لكل شاب هو العمل والبحث عن وظيفة بعد التخرج في خارج البلد، وأن يتقاضى من عمله هذا أعلى مرتب ممكن، أصبحت القيمة حاليًا هي البديل..

تعنين الكسب السريع

الكسب..الفلوس، أمّا القِيَم.. المبادئ.. أشياء أخرى لم تعد موجودة، فلو أنك جالست أي شاب وناقشته لن تجد لديه هدفا يعمل من أجله، أنا دائما أذكر لهم أن اليهودي يترك حياة

الخليج.مع أنها تسمى عربية (نظرًا لعرق غالبية السكان)، إلا أنها لا تستثني أو تهمش المكونات الأخرى للوطن العربي من كرد وتركمان وأمازيغ وزنوج، أو أية أقلية أخرى، بمعنى أن دولة الوحدة العربية المنشودة هي دولة لجميع مواطنيها. وهذا التنوّع العرقي المتفاعل حضارياً كان بحد ذاته من أهم أسباب النهضة في الزمن الذهبي لهذه الأمة.

الرفاهية والبهجة في باريس، لندن، نيويورك، يترك كل مظاهر الرفاهية، ويذهب لكي يعيش في القدس، في إسرائيل؛ لأنه يريد أن يعمل ويشارك في بناء الدولة الجديدة، يترك كل مباهج الحياة، يذهب إلى إسرائيل ليبتدئ من الصفر.

فهل مثل هذا موجود لدينا؟ من المؤكد أنه غير موجود.. فلابد إذن من خلق الأهداف المنشودة، وأن تتكاتف كل الكتابات لإيجاد القيمة المراد غرسها في الشباب. لأبد أن نجعل الطفل من صغره، حتى مرحلة الشباب؛ يدرك أن الحياة ليست قاصرة على التعلم والبحث عن وظيفة أو عمل في أي بلد عربي فقط، أو البحث عن أي عمل في بنك أجنبي، وإنما هناك قيم أخرى غير المال؛ قيم لابد وأن يعيها جيدًا ويعمل من أجلها.. من أجل قيمة أكبر اسمها «مصر».

أريد أن أقول: أنا لا أُحَمِّل الشباب عبئًا، ولا أريد أن ألقي باللوم عليه فأظلمه، الشباب لديه العذر في ذلك، بمعنى: كونه أراد الكسب أو المرتب الكبير إنما نابع من رغبته في العيش الكريم،

لأنه رأى من مظاهر الحياة الجديدة ما يدعو لذلك؛ رأى أفرادا داخل الوطن بلغت حساباتهم البنكية أرقاما مخيفة، رأى أفرادا يعيشون في مستوى مالي شديد الرفاهية، وآخرين لا يمتلكون، اختل ميزان التوازن، هذا الاختلال في ميزان التوازن يجعلني أعذر الشباب في كثير من أفعالهم.

أنا لا أجد الخطأ في الشباب إنما أجده في أنفسنا، فلابد أن نعطي الشاب الإيمان الذي يلتف حوله؛ إيمان بدينه، بوطنه، بقيمة العمل، بقيمة الإنتاج، وأن نعطي له المثل والقدوة في كل الأمور وعلى المستويات كافة، حتى يتثنى لي أن أحكم بعد ذلك على الشاب بالصواب أو بالخطأ.

هذا بالضبط ما يحدث في كل مكان، ليس الأمر قاصرًا علينا كمصريين، بل نجد الشباب في كل مكان حائرا مترددا، فكثيرا ما نسمع عن الحركات الشبابية الموجودة في الخارج؛ وهذا كله نابع من تعاقب الأجيال ووجود الفجوة بين جيلين؛ جيل ما قبل الحرب، وجيل الشباب ما بعد الحرب.

وأوروبا نفسها تعاني من وجود التطرف في شبابها، بالضبط كما هو موجود عندنا وفي بقية البلدان. فالأمر ليس معضلة بالنسبة لنا فقط، بل هي ظاهرة تفشت في كثير من المجتمعات.

ومصداقًا لكلام الأستاذة الدكتورة عائشة راتب نحن نعرف أن بداية ثورات الشباب كانت في فرنسا، وأن قصة «اللامنتمي»[14] لكولن ويلسن[15] ظاهرة عالمية تأكيدًا لذلك.

---

(14) «اللامنتمي» هو إنسان يدرك ماتنهض عليه الحياة الإنسانيه من أساس واه، وهو الذي يشعر بأن الاضطراب والفوضوية أكثر عمقًا وتجذرًا من النظام الذي يؤمن به قومه.. إنه ليس مجنوناً، هو فقط أكثر حساسية من الاشخاص المتفائلين صحيحي العقول.. مشكلته في الأساس هي مشكلة الحرية.. هو يريد أن يكون حرًا ويرى أن صحيح العقل ليس حرًا، ولا نقصد بالطبع الحرية السياسية، وانما الحرية بمعناها الروحي العميق.. إن جوهر الدين هو الحرية ولهذا: فغالبا ما نجد اللامنتمي يلجأ إلى مثل هذا الحل إذا قُدِّر لهُ أن يجد حلاً.. ويستمر «كولن ولسون» في استعراض أنماط مختلفة من اللامنتمين من خلال الأعمال الفنية والعباقرة أنفسهم، مثل «جميس جويس» أو «ديستوفيسكي» أو «فان جوخ»، فهو يستخلص إلى أن اللامنتمي ليس مجنونًا، بل هو إنسان حساس أكثر من اللازم، يرى الفوضى الماثلة خلف الأنظمة البشرية، لذا فقد كان اللامنتمي فناناً بطبعه، ولكن ليس كل فنان لا منتمي.

(15) – كولن هنري ولسون (٢٦ يونيو ١٩٣١) كاتب إنجليزي ولد في ليسستر في إنجلترا لعائلة فقيرة من الطبقة العاملة. تأخّر في دخول المدرسة، وتركها مبكرًا في سن السادسة

(●) هي ظاهرة عالمية، وموجودة، المهم أن يحاول الإنسان أن يجد الوسيلة لعلاجها.

وبالمناسبة: دار نقاش بيني وبين بعض الزملاء السفراء الذين كانوا موجودين في ألمانيا عن «الخضر» الموجودين في أوروبا؛ فالبعض كان يقول: «تلك الحركات الشبابية حتمًا محكومٌ عليها بالفشل». فقلت لهم: «كان ذلك متصورًا في القرن التاسع عشر، حيث كانت الحروب.

ووجود الأقاليم الجديدة التي هاجر الشباب إليها وقت البطالة، وفي وقت حدوث سوء التوزيع تكون النتيجة أن الشباب الأوروبي يهاجر لأميركا، أستراليا، نيوزيلندا، أفريقيا، آسيا أو للمستعمرات ليُكَوِّن ثروة ويعود، ومن لم يهاجر كانت الحروب تتكفل به، كانت تخلّص على زهرة الشباب الأوروبي أولًا بأوّل.

عشر ليساعد والده، عمل في وظائف مختلفة ساعده بعضها على القراءة في وقت الفراغ، نظر إلى كولن ولسون، على انه ينتمي إلى مجموعة «الشباب الغاضبين»، - وهم مجموعة من الشباب المثقف المتمرد قدموا عدة أعمال مسرحية في الخمسينيات- رغم أن قليلا جدا كان يربطه بهم من الناحية الفعلية.

وبعد أن أمتلكت كل من القوى العظمى القنبلة الذرية، أصبحت الحرب في أوروبا غير واردة، ومن الصعب بأي صورة من الصور أن تقوم، أما في الدول النامية فعادي جدًا أن تقوم، وبدأت تظهر البطالة، الشباب.. أين يذهب؟ موجود، ولا يجد.. فلا حرب.. ولا مستعمرات يهاجر إليها؛ إذن فما وجدت الحركة الشبابية إلا لتظل حتى تحل مشكلات الشباب في أوروبا وقتئذ.

وكذا الحال في مجتمعنا، غير أن الشباب تطرف بطرق عدة؛ فالبعض تطرف دينيًا، والبعض تطرف يساريًا، وهناك سببان يقفان وراء هذا التطرف، أحدهما اقتصادي والآخر اجتماعي، ومن هنا يتضح أن سبب التطرف ناتج عن عوامل اجتماعية واقتصادية،

واقتصادية، فلابد من حل تلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للعودة بالشباب للطريق السليم.

ظاهرة انتشار المخدرات:

تلك الظاهرة الجديدة التي تركز الدولة عليها، وتعمل على معالجتها وخاصة بين الشباب، لانتشارها الرهيب بينهم.

أتذكر عندما كنت أشارك مع الزملاء العاملين في وزارة الشئون الاجتماعية فكان يأتي إلينا أناس من الخارج ويسألون: «هل يتعاطى شبابكم المخدرات؟» فأقول لهم: «لا يتعاطى شبابنا مثل ذلك، فليست هذه مشكلة بالنسبة لنا» يقولون لي: كيف؟ فأقول لهم: «لأن الشباب عندنا لا يفعل ذلك لسببين؛ أولًا الوازع الديني، وثانيًا لأنه لا يملك الإمكانيات التي تمكنه من تعاطى المخدرات»، وهذا بالفعل ما يحدث.

فقد تغير الأمر وأصبحنا نجد أن استهلاك المواد المخدرة أصبح ظاهرة موجودة في المجتمع، وكلنا يسمع يوميًا عن الحوادث التي تحدث جرّاء ذلك، التي لا يمكن تبريرها؛ فلا يمكن تبرير قتل شاب مصري لأمّه مثلا، أو أن يمسك شابان من طلبة الجامعة بالسيف فيذبحان عاملًا في الشارع إلا إذا كانا فعلًا تحت تأثير شيء مخدر، فالأمر ليس طبيعيًا.

وغالبا ما يكون هؤلاء الشباب في حاجة ملحة للمال، وربما ما يكون هذا الذي دفعهم إلى ارتكاب الجريمة؛ كي يشترون بالمال هذه المخدرات وهذه السموم، فهي حلقة مفرغة.

الضبط هذا صحيح.

فتلك الظاهرة لم تكن موجودة أصلا من زمن ليس ببعيد ثم أصبحت بعد ذلك متفشية، فما سببها؟ نعود فنحاول رصد الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة: ومن الممكن أن يكون الإحباط بين الشباب ، الإحساس بعدم المساواة بين الجميع، عدم تكافؤ الفرص، كل ذلك وغيره يمكن أن يكون سببا، لكن الأهم من كل هذا، على من يقع عبء المشكلة ومن يحمل وزرها؟ هل هي مافيا[١٦] داخلية، أم تشارك فيها جهات أجنبية خارجية.

---

[16] يرجع تاريخ كلمة «**المافيا**» إلى القرن الثالث عشر مع الغزو الفرنسي لأراضي صقلية عام ١٢٨٢م، حيث تكونت في هذه الجزيرة منظمة سرية لمكافحة الغزاة الفرنسيين كان شعارها: Morte Alla Francia Italia Anelia ويعني (موت الفرنسيين هو صرخة إيطاليا) فجاءت كلمة (مافيا MAFIA) من تكوين الأحرف الأولى لكلمات الشعار. وهناك وجهة نظر أخرى حيث يذكر بعض زعماء المافيا وعلى رأسهم جوبونانو

النموذج صيني

أذكر أنني قرأت أن الأوروبيين في أوائل القرن ١٩، كانوا يدفعون الفضة لشراء الشاي والحرير الطبيعي من الصين، وكان الأمبراطور الصيني يصر على أن يأخد ثمن الشاي والحرير الطبيعي بالفضة، لأن الشاي والحرير كانا من المتطلبات الأوروبية المتزايدة.

ومن أجل كسر هذا الاحتكار، بدأت شركة الهند الشرقية تصدر الأفيون إلى الصين.

في البداية كان هناك عدد صغير جدًّا من الطبقة الغنية يتعاطى الأفيون. ثم بدأت شركة الهند الشرقية في تصديره للصين، وتطلب في مقابله الفضة.

(أبوعين) أن بداية المافيا كانت تتويجًا للتمرّد والعصيان الذي ظهر بصقلية عقب قيام أحد الغزاة الفرنسيين بخطف فتاة في ليلة زفافها عام ١٢٨٢م، مما أشعل نار الانتقام في صدور الإيطاليين، التي امتد لهيبها من مدينة إلى أخرى، فقاموا بقتل عدد كبير من الفرنسيين في ذلك الوقت انتقامًا لشرفهم المذبوح في هذا اليوم المقدس لديهم، وكان شعارهم في ذلك الوقت هو الصرخة الهستيرية التي كانت ترددها أم الفتاة وهي تجري وتبكي في الشوارع كالمجنونة.

ومن ثم أمكن إرجاع الفضة التي كانت تُدفع في مقابل الشاي والحرير الطبيعي، وذلك عن طريق بيع الأفيون، ولم ينته الأمر عند ذلك فحسب، بل قامت الحرب وجاء الأمبراطور فأصرّ على منع دخول الأفيون للصين، وحاصر «مستوطنة كانتون»[١٧] التي كان يقطنها الأوروبيون، وطلب صناديق الأفيون

---

[17] كانتون هو أحد الموانئ الصينية التي حاصرها الأسطول البريطاني ومنه واصل البريطانيون قصفهم لموانئ أخرى، وتمكنوا من احتلال ميناء أموي Amoy وتيجهاي ونينغ بو Ning-po (٩مارس ١٨٤٢) وشنغاي (١٨ يونيو ١٨٤٢) وتعود خلفيات الحرب إلى أن الإنجليز كانوا يقبلون على شراء كميات كبيرة من الشاي والحرير والخزف وسلع أخرى دون أن يتمكنوا من تصريف المقابل من بضائعهم، غير أن هذا الوضع تغير مع تزايد اهتمام الرأسمالية الأوروبية بالسوق الصينية، فبريطانيا بعد أن قوي نفوذها بإتمام غزو الهند وبما صار لها من قوة وبطش من جهة، وأمام استمرار الرفض الصيني للعروض البريطانية الرامية إلى توسيع العلاقات التجارية من جهة ثانية، صممت على استخدام القوة لإرغام الصين على فتح أبوابها أمام التجارة الحرة، وتأتى لها ذلك عن طريق إدخال الأفيون إلى الصين. حيث لجأت شركة الهند الشرقية- إلى ترويج هذا المخدر على نطاق واسع فقفزت النسبة التجارية من ١٧ % سنة ١٨١٨ إلى ٥٠ % سنة ١٨٣٣ من مجموع قيمة الواردات البريطانية إلى الصين.

وإذا كانت هذه التجارة قد مكنت بريطانيا من تعديل كفة الميزان التجاري في مبادلاتها مع الصين لصالحها، وجعلتها تجني أرباحا مذهلة، فغني عن البيان ما كان لنشاط تهريب الأفيون من آثار وخيمة على أبدان وعقول الناس خصوصا إذا علمنا أن عادة تدخين

هذا المخدر قد انتشرت بسرعة بين أبناء الشعب الصيني، إذ تفيد بعض التقارير أن نسبة مدمني الأفيون قد ارتفعت في أواخر القرن الماضي إلى نحو ربع الشعب الصيني، ناهيك عما وجهته هذه التجارة من ضربات موجعة للاقتصاد الوطني تمثلت في تدفق العملة الفضية خارج الصين دون مراقبة، وارتفاع ثمنها ارتفاعا كبيرا في الداخل، بالإضافة إلى تفشي الرشوة في صفوف المسؤولين وجباة الضرائب الذين عملوا على تحصيل قدر أكبر من المحاصيل والضرائب حتى يظل رصيدهم من الفضة ثابتا رغم ارتفاعها، كل ذلك ساهم في خلق جو من الاستياء العام في صفوف قطاعات عريضة من الشعب تطالب بالقضاء على الأفيون، ولا سيما الفلاحين الذين وقع على كاهلهم العبء الأكبر، مما يفسر الدور الريادي لهذه الفئة الاجتماعية في أغلب التمردات والانتفاضات التي عمت مجموع البلاد الصينية في النصف الثاني من القرن ١٩.

وتحت ضغط الرأي العام وشعور الحكومة الصينية بالخوف من استفحال عواقب تجارة الأفيون اقتصاديا وسياسيا قرر الإمبراطور اتخاذ إجراءات فعالة لإيقاف تلك التجارة وأهمها إصدار مرسوم يقضي بمنع تجارة الأفيون منعا كليا، وفرض عقوبات صارمة على المهربين الصينيين، وكل من له علاقة بهذه التجارة، ومن أجل تنفيذ هذه الإجراءات عين (لي تشي هسو) مندوبا إمبراطوريا ساميا وخوله سلطات مطلقة لأداء مهمته، وفور وصوله إلى كانتون طلب التجار الأجانب بتسليم ما لديهم من أكياس الأفيون والحصول على تعهدات من ربابنة السفن بعدم إحضار الأفيون أو بيعه وإلا تعرضوا لعقوبة المصادرة، كما أمر جميع العمال الصينيين المرتبطين بهذه التجارة بمقاطعة أي تعامل مع التجار والسفن الأجنبية، وأمام رفض المشرف البريطاني على التجارة في كانتون لأوامر المندوب الصيني، قام هذا الأخير بمحاصرة حي التجار الأجانب في كانتون وحجز أكثر من ٢٠ ألف صندوق من الأفيون

وإحراقها في حفل عام سنة ١٨٣٩، وقد كان هذا الإجراء بمثابة الشرارة الأولى التي أشعلت نيران حرب الأفيون الأولى.

لقد أثار إجراء المسؤول الصيني غضب البريطانيين باعتباره يحرمهم من مورد ضخم يدر عليهم أرباحا كبيرة، لذا أعلنت بريطانيا الحرب على الصين في أبريل ١٨٤٠ بدعوى أن الصين تقف في وجه التجارة الحرة وتسيء التعامل مع الرعايا- والتجارة الإنجليزية، كما طالبت بتعويض قيمة الأفيون المصادر والاعتراف بشرعية الاتجاز في الأفيون كسلعة تجارية فضلا عن شروط أخرى استهدفت النيل من سيادة الإمبراطورية.

هذا وقد تخللت هذه المعارك التي دامت سنتين مفاوضات فاشلة (اتفاقية شوينيي التي نصت على تسليم هونج كونج إلى الإنجليز، ودفع غرامة ستة ملايين ريال من الفضة، وفتح كانتون للتجارة البريطانية) وما إن تأكد تفوق القوات البريطانية استسلم الصينيون، خصوصا وأن هذه القوات كانت قد عبرت نهر اليانغ تسي كيانغ، للقيام بهجوم على مدينة نانكينغ، المدخل المباشر لبكين، وهناك تم توقيع معاهدة نانكينغ (١٩ يونيو ١٨٤٢) التي حوت شروطا مجحفة في حق الصين وجعلتها تحت رحمة الرأسمالية الأجنبية.

لقد أُرغمت الصين على فرض غرامة مالية كتعويض عن الأفيون المصادر، ومن أخطر بنود هذه المعاهدة: التنازل لبريطانيا عن جزيرة هونج كونج ذات الموقع الاستراتيجي الخطير، وفتح خمس موانئ للتجارة الأجنبية: كانتون – شنغاي – أموي – نينغ بو – فوتشيو Fou-teheou يُسمح فيها للتجار الأجانب وعائلاتهم ومؤسساتهم بالإقامة بقصد مزاولة أعمالهم التجارية دون أدنى مضايقة أو قيد كما فرض على الصين تحديد الرسوم الجمركية على الواردات البريطانية وبأن لا تزيد عن نسبة ٥ % مما شل إمكانيات نمو الصناعة الوطنية، واتفق على تعيين قناصل بريطانيين يتكفلون بالدفاع عن مصالح التجار

وحَرَقَهَا، لذا قامت الحرب ضد الصين، التي نتج عنها سنة ١٨٤١ ما نتج من فتح أبواب الصين أمام الأفيون، وأُخذت جزيرة هونج كونج، وأصبحت مستعمرة بريطانية لكي تكون الموقع الذي يدخل منه الأفيون للصين.

وقد ظهر لنا أثر الأفيون على الشعب الصيني طوال القرن التاسع عشر،حتى نجحت«**الحكومة الشيوعية موستوتنج**»،ودخلت بكين، واتخذت إجراءات حاسمة ضد الأفيون.

الإنجليز وتطبيق القانون البريطاني على الرعايا الإنجليز جنائيا ومدنيا، وأخيرا حصلت على امتياز يجعلها الدولة الأكثر رعاية في معاملاتها التجارية مع الصين، وكان من الطبيعي في إطار التنافس الاستعماري التقليدي أن تتحرك بقية الدول الأجنبية للحصول على امتيازات مماثلة لتلك التي حظيت بها إنجلترا بمقتضى معاهدة نانكينغ، وأمام تهديدات هذه الدول اضطرت الحكومة الصينية للرضوخ إلى مطالبها وإمضاء اتفاقية وانجهيا (٣ يوليو ١٨٤٤) مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اتفاقية وامبوا Wham pou ٢٤ أكتوبر من السنة نفسها مع فرنسا، وقد نصت هذه الأخيرة بالإضافة إلى الامتيازات الاقتصادية على حق إقامة الإرساليات التبشيرية ورعاية الدين المسيحي.

أتصور - وهذا في ظني- أن الدولارات التي كانت تُحصل من مرور السفن في قناة السويس كانت أرباحها كلها للخارج، نقد أجنبي.

صحيح

أصبح الآن هذا النقد يدخل لنا ومن أملاكنا فقلت:الأمر سيان؛ لأننا ندفع الدولارات نفسها مرة أخرى فتعود وكأنّ شيئًا لم يكن.

في السموم...

بالطبع في السموم التي تأتي لنا من الخارج، أنا لا أقصد بالضبط أن هذه العملية مطابقة تماما لتلك لكن التشابة الموجود يجعلنا نفكر.

لا يستبعد أن يكون ذلك مخططًا ما...

لا يستبعد أي شيء، وهذا من حيث النقود.

من ناحية أخرى: أن مصر تعتبر من أولى البلاد العربية، سواء من ناحية الثروة البشرية، المستوى الثقافي، التعليم، من كل ناحية.

فكيف السبيل إذن للخلاص منها؟ خاصة أن مصر تاريخها طويل وقولنا: «مصر مقبرة الغزاة» صحيح وواقعي، فمنذ بداية تعاقب الغزاة عليها، في بداية التاريخ المصري، يكون النصر في النهاية لمصر.

فليس من السهل إذن السيطرة على مصر بثقافة خارجية، بلغة أجنبية .

والطريقة الوحيدة هي أن تجعلها مُخَرَّبة من الداخل، كيف..؟ بأن ترسل لها السموم وينتهي كل شيء، إذن عملية السموم الموجودة والمخدرات المنتشرة لا بد وأن نجد وبسرعة العلاج السريع لها.

غياب الهدف:

كنت مع مجموعة من الأصدقاء يصورون فيلمًا، فسمعت مجموعة من الألفاظ من المفترض أنها عربية، ولكنها في الحقيقة لا تنتمي إلي العربية في شيء؛ ألفاظ جديدة، طوال حياتي ما سمعتها. اللغة العربية متغيرة، جاءت الكلمات من أين...لا أدري.

طبعًا الشباب تنتابهم حالة من الإغراق في الضحك لمدة ٩٠٪ من الفيلم، (كوميدي) وفي الوقت المتبقي يأتي موقف الشاب المخلص النزيه الأمين الذي أحبّ أن يخدم فوقع ضحية للتّاجر، الذي أعطاه الهيروين في العرق، وراح ضحية تلك الفعلة.

ومن المفترض هنا أن يظهر دور الفيلم ورسالته التي يجب أن يؤديها كعمل يهدف لنفع وإفادة الشباب، ومن يتعرض منهم لمثل ذلك.. فهل حدث هذا بالفعل؟ لا.. فعندما كان يدخل قليلا في لحظات إفاقة، يأتي إليه التاجر ويقول له: أنت مجرم.. أنت..أنت..

أليس من الفترض أن يكون تصرفه في أوقات الإفاقة تلك أن يبلغ الشرطة؟! حتى يعطي فكرة للشاب المتعاطي أنه يجب عليه فعل ذلك.

ويذهب إلى مصحّة من المصحّات السريّة للعلاج؛ ليعطي فكرة للشباب بوجود مصحات فيها سرية كاملة للعلاج حتى لا يتضح أمره.

حتى في كيفية العلاج يجب أن نعطي الشباب الفرصة للتعرف على الطريق السليم.

في بداية الشهادة قالت الأستاذة الدكتورة/ عائشة راتب: إن القراءة لم تحتل المكانة التي كانت عليها فيما مضى، وأن الفيديو (حسب تقنية ذلك العصر) «سحب السجّادة من تحت أقدام الكتاب» يعني..

نعم سحبها، «الكتاب انكفأ على وجهه» توارى الكتاب ولم يعد أحد يقرأ، ولذا فضروري أن نغير الواقع.

ستقول لي: لا، إذا كان الأمر كذلك فلماذا نتكلم هكذا؟ فالهيروين مثلًا موجود في أوروبا، في أميركا، وهناك مصحات تعالج، مصحات كافية، ونسمع أنهم يذهبون للعلاج.

أقول: هذه مجتمعات غنية، ولديها الإمكانيات.. تمتلك النقود على العكس تمامًا من وضعنا، ومع ذلك فإن هذه الدول تحاول حماية المجتمع من أعضاء الفساد أولًا بأول.

الحقيقة..تحليل رائع من الأستاذة الدكتورة عائشة راتب، رصدت الظاهرة الاجتماعية المنتشرة، وقمت بتحليل جذورها وأسبابها، وأيضًا طريقة العلاج وطريقة مواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها.أعتقد أن ظواهر أخرى تودين رصدها في هذا العصر أيضًا وإثباتها قبل الانتقال إلى الأسئلة المفصّلة.

الظاهرة الغريبة التي عدت أيضًا فصدمت بها هي عندما تجد محل البقالة قد انقلب إلى «سوبر ماركت» ومحلات الأزياء أصبحت أسماؤها فرنسية أو إنجليزية.

عقدة الخواجة التي تخلّصنا منها عام ١٩٥٢ عادت من جديد، لماذا؟! أتذكر كنت جالسة مع مجموعة من السيدات وكنا نتكلم عن هذا الموضوع، وعن النظافة.

فقلت لهن: عندنا الشباب وعندنا السيدات، لو أن السيدات ذهبن إلى كل صاحب محل وقلن له: «غيّر عنوان محلك، هذا الاسم لا يعجبنا إما أن تغيره إلى اسم عربي وإما ألا نأتي إليك ولا نشتري منك».

بالنسبة للنظافة: فنحن نرى دائمًا الشوارع الرئيسية شيء جميل جدًّا، والأنوار فيها ساطعة، كل عمود به نحو خمس لمبات.

التقشف

كيفية الحد من الاستهلاك خاصة استهلاك الكهرباء والطاقة في المنازل والمكاتب:

أما إذا تكلمنا عن التقشف وخاصة في الكهرباء.. إنك لتجد ذلك خاصة في الشوارع الجانبية حيث يكون الشارع منها مظلمًا في حين أن الشارع الرئيسي على العكس تمامًا.

شيء آخر قلته للسيد وزير الكهرباء: «اطلبوا من المصانع التي تقوم بصناعة النجف أن تكف عن تصنيع النجفة التي تحتوي على ٣٠، ٤٠ لمبة».

- فأين البيوت أو الشوارع التي تسع ثلاثين أو أربعين لمبة؟

وحدث معي شخصيًا موقف بخصوص هذا الموضوع؛ كنت أجلس مع بعض السيدات وكنا نتناول الشاي ويدور الحديث حول التقشف، وكانت جلستنا في الصالون، ولاحظت أن غرفة السفرة بها نجفة فيها خمس وعشرون لمبة مضاءة، فقلت لهن: أأنتن

تتحدثن عن التقشف؟ فقلن: نعم، قلت لهن: فلماذا تتركن غرفة الصالون هكذا مضاءة بلا فائدة؟ فقمن فأطفئن الأنوار؟

لو قلنا إن تلك بيوتا قديمة وكان فيها النجف على هذا النحو منذ أمد بعيد، فبما نفسر فعل كثير من الأُسر التي لا تزال تقبل على شراء النجف بهذا البذخ، على الرغم من أنني لا أسير كثيرًا في الشوارع فإني أمر على محلات لبيع النجف لا يمكن أن يكون مكانها سوى قصور من الطراز القديم.

كنت في ألمانيا ودخلت بيوتا كثيرة، بداية من بيوت أفراد الشعب إلى بيوت كبار المسؤولين، لا تجد سوى أباجورة واحدة مضاءة، وفي وقت العشاء تكون كل الأنوار مطفأة، ولا تجد سوى الشموع على المنضدة، ولا يتم استخدام الكهرباء.

- **أولًا: لأن الحرب قد علمتهم الاقتصاد.**
- **ثانيًا:لأن أسعار الكهرباء وأسعار التسخين غالية فيضطرون لأن يخفّضوا من الاستهلاك.**

- وثالثًا: لم أرَ أبدًا في أوروبا نجفة بها ٣٠، ٤٠ لمبة بمثل ما تعودنا أن نراه في محلاتنا.

فمن الممكن أن أمنع صناعة هذا النجف وأنشر الوعي أيضًا بين الناس أنه من الممكن أن تكفي لمبة واحدة لإنارة المكان.

كيفية الاستفادة من شباب الخدمة العامة في عمليات النظافة العامة:

وفيما يختص بالنظافة: شباب الخدمة العامة شباب متحمس جدًا، لكننا نسمع من يقول: «إنهم لا يفعلون شيئًا» أقول لهم: ليس ذلك خطأهم، لكنه خطأكم أنتم. من المفترض أن توجهوهم للعمل، ويجب تقديم التوعية لهم في هذا الشأن. هذه الفترة العمرية مليئة بالحماس والعزم والإيمان والإخلاص للبلد، اجعلوهم في مجموعات، أخرجوا على رأسهم، يمكنهم فعل الكثير بداية من تنظيف شوارع القاهرة.

الحكومة تمد يدها، ونحن أيضًا لابد أن نمد أيدينا ونتعاون معا من أجل إيجاد الحلول لكل السلبيات الموجودة في مجتمعنا.

الترابط والتواصل العائلي:

خلاصة القول: في السنوات الأخيرة حدثت عدة تغيرات كبيرة جدًّا في المجتمع المصري.

الثروة التي أصبحت في أيدي البعض أتت إليهم دون أن يكونوا مؤهلين؛ فقط ساندتهم الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا العصر.

من المفترض أن يكون هناك نوع من الوعي الاجتماعي، نوع من المبادئ بحيث تكون الثروة مع المبدأ يحققان مصلحة المجتمع، الثروة من دون مبدأ تؤدي إلى خراب المجتمع.

وندعو الله جميعًا أن نتوصل إلى صيغة تحمي الشباب من السلبيات التي بدأت تطفو، وللأسف الشديد، على سطح الحياة في مصر.

من الممكن أن نضع عنوانًا لهذا الجزء من شهادة الأستاذة الدكتورة عائشة راتب فنقول: إنها دعوة إلى عودة التوجهات

القومية مرة أخرى، دعوة إلى العمل الجماعي إلى الروح الجماعية، إلى الاجتماع حول مبدأ، حول قيمة، حول هدف وطني كبير.

(●) الضبط لقد أصبح هناك نوع من الإحساس الفردي للإنسان ناحية ظاهرة فردية تتحكم في تصرفاته. من قبل كنا نحس الترابط جميعًا، التواصل بين الأصدقاء، بين الأهل.

أتصور أن هذه الصورة – وللأسف - بدأت تختفي، وكذا الحال في المجتمعات الخارجية، فهي ظاهرة موجودة فيها، لكننا دائما ما كنا نهنئ أرواحنا بالروابط العائلية، الروابط الروحية، روابط الزمالة، روابط الصداقة، روابط الأخوة، وكلها كانت موجودة في حياتنا.

وقبل أن أنهي هذا الجزء من حديثي أقول: عندما كنا صغارًا كانت الكراسة من الخلف فيها نحو ٣٢ ..

إرشادا

(●) إرشادا، يأخذها الطفل من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية ولكنها اختفت «بقدرة قادر». ولا أدري لماذا؟ على الرغم من أنها لا تكلف الدولة أو المطبعة أي شيء.

ترسخ في الذهن وحتى الآن نتذكرها جيدًا.

(●) نعم تترسخ في الذهن..

في نهاية الحديث من هذا الجزء أقول: إن قدرًا قليلًا من حسن النية للجميع يمكنهم به أن يحققوا الكثير من أجل مصر.

ولا ننسى القاعدة الأساسية التي استمرت على مدار التاريخ حتى الآن «البقاء للأصلح»، وعلينا أن نثبت أننا الأصلح، والأصلح ليس فقط عسكريًا، لكن اجتماعيًا، ثقافيًا، واقتصاديًا.

كي نكون جميعًا أبناء وبنات مصر جديرين بأن نحمل لفظ مصري ومصرية.

حوادث القرصنة واحترام القانون

وبخصوص بعض الأسئلة المتخصصة، وكنت ذكرت في مقدمة الجزء الأوّل حديث القانون، فحوادث القرصنة الأخيرة قد طرحت عدة تساؤلات حول مدى احترام الدول للقانون الدولي، وضمانات احترام نظام الأمن الجماعي وميثاق الأمم المتحدة الذي ينكر وسيلة العنف المسلّح كأسلوب لحلّ المتناقضات القائمة في مصالح الدول وسياستها. يركز بدلًا من ذلك على الطرق والأساليب السلمية.

- أسأل الأستاذة الدكتورة عائشة راتب: هل مضى عصر احترام القانون؟

يا سيدي، ومنذ متى كان القانون يُحترم؟!

أأعتبر أن تلك شهادة في حد ذاتها؟

من أيّة ناحية؟ لا، فسأوضِّحها، أقول: عندما نتكلم عن القانون الدولي فنحن ننسى أن القانون الدولي طوال عمره يحكم، أو نشأ ليحكم علاقات الدول الأوروبية المسيحية، تلك نشأته،

وظل مقفلًا على الجماعة الأوروبية المسيحية إلى أواخر الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

دخلت تركيا سنة ١٨٥٦ ثم دخلت اليابان أواخر القرن الماضي، إنما عملية عصبة الأمم والأمم المتحدة، ثم قرار تصفية قرار الاستعمار الذي صدر عن الجمعية العامة، وحركة التحرر التي جاءت في الخمسينيات والستينيات، ذلك الذي جعل كل دولة أن تكون عضوا في الأمم المتحدة.

عندما نعود إلى النقطة الأساسية التي بدأنا منها الكلام، فقد كان القانون أوروبيًا مسيحيًا للدول المسيحية، وكان يحكم العلاقات بين تلك الدول، ينظم التعاون بينهم، وأساسًا ليحكم التنافس بينهم على المستعمرات، أي على الاستيلاء على الأقاليم الجديدة أو القديمة التي لم تكن لديها القدرة لتحمي نفسها.

ونعلم أيضًا أنه في القرن التاسع عشر كانت أوروبا مسرحًا لعمليات عسكرية كثيرة، وأن التوازن الدولي والتوافق الدولي

الذي نتج عن مؤتمر فيينا ١٨١٥ حكـم العلاقـات الأوروبيـة حتـى نشأت عصبة الأمم.

عندما اتحدت ألمانيا وبدأت- كما نقول - «تطالـب بنـصيبها في الـشمس»، أي: بنـصيبها في المـستعمرات، بوضـع اليـد عـلى المستعمرات؛ قامت الحرب العالمية الأولى، ثم جاء هتلر ووجـد أن أفريقيا وآسيا مقفلتين أمامه؛ لأنها مستعمرات فرنسية - إنجليزيـة، فبدأ في التوسع على حساب جيرانه من الـدول الأوروبيـة، نجـد أن القواعد الدولية كانت تنص على مبدأ سيادة الدولـة، بمعنـى أنـه لا توجد سلطة عُليا تعلو إرادة الدول وتعطي لها الأوامر.

وأيضًا ظهور مبدأ المساواة بين الدول، نعم، الاتحاد الـسوفيتي يـساوي أيَّـة دولـة مـن الـدول الأفريقيـة في الحقـوق والواجبـات. الولايات المتحدة الأميركية تساوي أيةَّ دولة أفريقية أو آسيوية. إنما الواقـع الفعـلي مختلف، نظـرًا للإمكانيـات التـي تتمتـع بهـا روسـيا، والولايات المتحدة، لذلك كان تأثيرهما في ميدان العلاقات الدولية

مختلفا عن تأثير جماعة الدول متوسطة القوة أو جماعة الدول الصغيرة.

ليس معنى ذلك أن لهم حقوقا أكثر، لا.. ليس معنى ذلك أن لهم السلطة والسيطرة الطاغية على الدول الثانية، لا.. هذا مخالف للقواعد الدولية.

إذن فالوضع: جماعة من الدول لها وضع متميز، كانت من قبل تستخدم القوة العسكرية في القرن التاسع عشر والذي قبله، دبلوماسية القوارب المسلحة كانت معروفة، فلو أرادوا شيئًا أرسلوا الشركات التجارية في البداية، كالتي استعمرت الهند، ثم تدخل القوات الإنجليزية في أعقابها؛ أولًا الشركات وثانيًا العسكر.بعد عصبة الأمم[18] والأمم المتحدة خاصة ونظام الأمن

(18) عصبة الأمم منظمة دولية تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الأولى والهدف من إنشائها هو التقليل من عملية التسلح العالمية وفكّ النزاعات قبل أن تتطور لتصبح نزاعاً مسلّحاً كما حدث في الحرب العالمية الأولى. وأثبتت المؤسسة فشلها في مواجهة القوى الفاشية في العالم ومنعها وقوع الحرب العالمية الثانية مما تطلّب استبدالها بهيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

نشأت الفكرة أساساً على يد وزير الخارجية البريطاني «إيدوارد عري» وتبنّاها بشكل كبير الرئيس الأميركي «وودرو ويلسون» الذي أراد أن يرى معاهدة فيرساي تتضمّن نصّاً يدعو لإنشاء تلك المؤسسة الأممية، وقد تم بالفعل إدراج نص التأسيس في ٢٥ يناير ١٩١٩ من الجزء الأول من المعاهدة. وكان «إنشاء منظمة عامة للأمم ذات مواثيق توفر ضـــمانات متبادلة للاستقلال السياسي واحترام وحدة تراب الأمم الكبيرة والصغيرة على حد سواء». ونتيجة لجهود ويلسون فقد مـــُنح جائزة نوبل للسلام عام ١٩١٩.

عقدت عصبة الأمم أول اجتماعاتها في ١٠ يناير ١٩٢٠ وغيرت من معاهدة فيرساي لتصبح النهاية الرسمية للحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من تأييد الرئيس ويلسون لفكـــرة عصبة الأمم غير أن الولايات المتحدة، بقيادة الكونجرس الجمهوري، رفضت التصديق على ميثاق العصبة أو الانضمام لها. فقد رأت الولايات المتحدة في النظام التأسيسي للعصبة محاولة من الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى للاستئثار بغنائم الحرب العالميـــة الأولى. وتجـــدر الإشارة أن العصبة كانت موفقة في حل النزاعات الثانوية العالميـــة في عـــشرينيات القـــرن العشرين ولكنّها وقفت عاجزة عن كوارث ثلاثينيات القرن أو الحرب العالمية الثانيـــة ممـــا استدعى تفكيك المؤسسة من تلقاء نفسها في ١٨ ابريل ١٩٤٦ والإستعاضة عنها بمنظمـــة الأمم المتحدة.

كان للعصبة مجلسٌ يتكون من ٤ مقاعد دائمة لبريطانيا، إيطاليـــا، فرنـــسا، واليابـــان بالإضافة إلى مقاعد أخرى غير دائمة وكانت الاجتماعات تُمثّل بمندوبين عن دول العصبة. وتمثل الإشكال في التصويت على القرارات بشكل جماعي، الأمر الذي لم يكن وارداً علـــى أرض الواقع، ناهيك عن عدم اكتمال النصاب من قبل الدول الأعضاء، بعدم التمثيل الدائم في جنيف مقر العصبة، بالإضافة إلى انشغال العصبة في أمور دوليـــة أخـــرى كالمحكمـــة الدولية.وكذلك الأمر لم تستطع محاربة المؤيدين للحرب.

الجماعي، طبعًا أصبحت صورة الاستعمار العسكري غير مقبولة من الرأي العام العالمي، في لحظة يقومون بخلع ملابسهم العسكرية «الكاكي» ويرتدون الزي المدني.

وعن طريق العلاقات الاقتصادية والثقافية والضغوط الاقتصادية والضغوط الثقافية والاجتماعية تظلّ العلاقة موجودة بين مجموعة من الدول وغالبية الدول. وعن طريق الضغوط الاقتصادية أصبحت تضغط الكتلة الشرقية[19]، والكتلة الغربية أيضًا، وأصبحت هناك محاولات من الدول الكبيرة لكي تجد الحلول للمشكلات الدولية خارج نطاق الأمم المتحدة؛ لتصل إلى الحل الذي تحسُّ معه بتحقق مصالحها الذاتية أكثر مما لو كان الحل عن طريق الأمم المتحدة.

---

[19] الكتلة الشرقية هو مصطلح أطلق خلال الحرب الباردة على الاتحاد السوفياتي والبلدان التي إما كانت تحت سيطرتها أو كانت من حلفائها في أوروبا الشرقية والوسطى (بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا ورومانيا، - وحتى اوائل الستينات - ألبانيا).

خطف المراكب:

أما عن ظاهرة الخطف التي حدثت عبر القرصنة. ما لا شك فيه أن العدوان الذي وقع على تونس، على السيادة التونسية، وعملية خطف المراكب التي كان من ضمنها المركب الإيطالي كان خبرًا مؤلمًا بالنسبة لي عندما سمعته.

كان ألمي ناتجا من أن كل الناس كانت ضد العدوان الإسرائيلي، فتحول الرأي العالمي كله وانشغل بقضية خطف المركب الإيطالية، وذلك كان خطأ كبيرا يجبّ كل الأخطاء التي قام بها الأربعة الفلسطينيون، نعود فنقول: إن هؤلاء اختطفوا مركبًا.. في النهاية هم أفراد لا يمثلون أي مستوى رسمي لأي دولة، لكن ما يحدث وأن دولة وعلى علاقة صداقة قوية بمصر تقوم فترسل طائرات؛ أربع طائرات حربية كي تختطف طائرة مدنية وتهبط بها.. وأنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل الأحداث فكلنا قرأناها الحادث في الجرائد.

إذا كانت هذه قرصنة أفراد، نستطيع أن نقول: إن هذا مصطلح ليس موجودًا؛ لأنه حتى في أيام القرصنة التقليدية في إنجلترا كان الظابط يترك البحرية ويعمل قرصانًا؛ حتى إن فعل خطئًا يُعاقب على أنه من القراصنة، لأي أحد الحق أن يمسك به ويطبق عليه الإعدام، لكن أن تقوم دولة بعملية الاختطاف! نستطيع أن نقول: إن هذه قرصنة الدولة. حتى وإن كانت هناك دوافع وراء ذلك، غير متصورة تمامًا

وغير مبررة

وغير مبررة، بالطبع، اعتداء على السيادة المصرية، ليس من شك أن الرئيس كان محقًّا في كل كلمة قالها، بكل أمانة، وكنت أتابع المؤتمرات الصحفية التي قالها، وبكل أمانة كان قلبي معه؛ لأنني لا أتصوّر أنه بعدما ذهب ورجع يقول: «المرونة في السياسة الأميركية»، أن يفعلوا هذه الفعلة، التي لا يمكن بأيّة صورة من الصور اختفائها.

العجيب أنهم اعتدوا على السيادة الإقليمية لمصر، اعتدوا على السيادة الإقليمية لإيطاليا أي أن ذلك كان سببًا من أسباب غضب إيطاليا.

بعد ذلك بعدة أيام قرأت في الجرائد أنهم فعلوا مثل ذلك في اليونان، وهذا تطور خطير، وكون حدوثها في مصر وتعديها لإيطاليا، أتصوّر أن ذلك سيلفت نظر الأوروبيين من حدوثه عندهم، وإن ما حدث اليوم من أميركا سيحدث غدًا ...

من غيرها

دعوة لمصارحة الشعب بالحقائق

من غيرها، فلابد من مصلحة المجتمع الدولي، أن يتكاتف؛ لأنه إذا كانت ظاهرة دبلوماسية القوارب المسلحة موجودة في القرن ١٩ والقرن ١٨، لا نريد أن نقول: دبلوماسية الطائرات المسلحة تبدأ في الظهور لنا من جديد في المجتمع الدولي؛ لأن هذا كان عهدًا وانقضى، وظهرت منظمات وظهر ترابط، ظهرت جماعة دولية، ولم تعد توجد مستعمرات، لم تعد الأقاليم

التابعة أو الدول التابعة بالصورة التي كانت موجودة من قبل، فتلك كلها مسائل جديدة وموجودة، ولا بد أن نقول: إن الكل لا بد وأن يتنبه بما يحدث حاليًا.. يقتضي ذلك وجود القوة والقدرات الذاتية لدينا، ليس فقط عسكريًا - وهي مهمة للغاية إنما القوات المسلحة.. لا تكفي. الشعب في الداخل (اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا) يكون على مستوى الأحداث. يعرف ماهي الأخطار التي تهدده، لا تكون خفيّة عليه، نكون صرحاء معه مهما كان الأمر، هذه مسؤولية أولادنا، تلك هي الأرض التي سيعيشون عليها، وأولاد هم أيضًا، إذ لابد على كل جيل أن يظهر الحقيقة للجيل الذي يليه من دون نقص أو زيف ويعلمه بالمخاطر الموجودة، لابد من الإفاقة من غفلاتنا.

أعتقد أن تلك دعوة متكررة نسمعها دائمًا؛ دعوة بمصارحة الشعب بكل الحقائق، نسمعها من سيادة الرئيس في كل خطاباته، وأيضًا في خطابات تكليفه لكل وزارة جديدة. هذه الدعوة بمصارحة الشعب بالحقائق وعدم اخفاء أي شيء عنه.

الحمد لله الإنسان دائمًا يتمني أن يعرف.. «قمح يا سيدي.. ليس من الضروري أن نأكل خبزا»، أتكلم بأمانة. هذه قضية كبيرة «ليس من الضروري أن نأكل خبزا»!!

كلا.. إنما أعني: أنه ليس من الضروري أن نأكل كميات الخبز التي نأكلها، فمن الممكن أن نقلل منها.

ترشيد

ترشيد

فليس من اللازم أن تأتي الأشياء من الخارج، وماذا يحدث لو اشترينا الموجود؟!! ومن الممكن أن ننظر إلى إنتاجنا نظرة ونعمل على زيادته، ونُرَشِّد كل صور الاستهلاك لدينا بصورة تضمن لنا أن نصل إلى حيث نريد.

وأوجه كلامي هنا إلى الأمة العربية بأكملها ليس فقط إلى الشعب المصري، فلا بد على الأقل من وجود حد أدنى من الترابط والتضامن.

الاتفاق

بل الترابط والتضامن ضد الخطر المشترك، إذا كانت الأحداث لا تجعلنا نفيق فما الذي يجعلنا نفيق إذًا؟ وليعلم كل فرد أن ما يصيب مصر حتمًا سيصيب كل فرد عربي موجود في أي بلد عربي، وأن ما يصيب أي فرد عربي يصيب مصر، فلننتبه لذلك جيدًا.

«صنع في مصر».

أما بالنسبة لقضية الإنتاج: كم من وقت ينام الإنسان فيه ويأمل أن يستيقظ يومًا فيجد منتجًا مكتوبا عليه «صنع في مصر».

مصادر السموم:

نحن نشارك الأستاذة الدكتورة عائشة راتب أستاذة القانون الدولي بحقوق القاهرة هذه الأمنية الغالية، ونرجو أن تتحول من أمنية إلى حقيقة وإلى واقع مُعاش في حياتنا اليومية.

أشرتِ فيما مضى من شهادتك على العصر لظاهرة المخدرات، وكلنا يلاحظ انتشار المخدرات بكافة أنواعها، وانتشار هذه

السموم في مصر والعالم المعاصر، وهذا ما يثير قضية مصدر هذه السموم أو مصدر هذه المخدرات. فلا يخفى على أحد أن بعض الدول تعتمد الآن اعتمادًا أساسيًّا في اقتصادها على زراعة هذه السموم وتصديرها أو تهريبها بواسطة عملاء لها.

وتلك جريمة ليست فقط جريمة دولية، بل تُسمى جريمة عابرةً للحدود على ما أعتقد، فلست من رجال القانون.

- فهل نطمع يومًا أن يجد القانون الدولي حلًّا رادعًا لهذه الظاهرة؟

(●) كذا الأمر دوليًّا بمعني: أن تتخذ كل دولة الإجراءات الداخلية أولًا، ثم إجراءات عن طريق البوليس الدولي؟ وفي الأمم المتحدة أجهزة تؤدي هذه المهمة، إذا كنا نعدم من قَتل، وتصدر عليه أحكام بالإعدام من دون شك، إذا كان مع سبق الإصرار والترصد، وهناك ظروف مُخَفَّفة.. أبعد ذلك لا تنفذ حكم الإعدام على فرد يأتي بمواد تقتل الملايين مع سبق الإصرار والترصد من أبناء الشعب، فكيف؟!

ليس هذا ما أقصده بالضبط من سؤالي، ولكني أقصد: إجراءً دوليًّا معيّنًا تجاه الدول التي تزرع هذه المخدرات وتصدِّرها أو تهرِّبها.. فتلك جريمة دولية.

سيستغرق هذا الأمر عشرات السنين، خلال تلك السنوات سيكون عدد المدمنين قد أصبح عشرات عشرات أعداد المدمنين حاليًا.

أتصور أن أقول للدولة: لماذا تزرعين؟! أليس من الأفضل أن أتخذ إجراءاتي اللازمة لمنع ذلك، وليس لي دخل بما يحدث في الخارج؛ حيث إن ذلك أمر صعب حقًا. فتأمين بلادي من الداخل هو خير الدواء.

فكيف أمنع دخول...؟؟ بالتاكيد لن يتم هذا إلا بالاتصال مع هذه الدول وحسم الأمر، ولكن حتى الآن فقد ثبت فشل تلك العملية. وعلى هذا فليس أمامي أن أنتظر الحل من الخارج كإجراء دولي مثلًا، بل أبدأ في إجراءاتي الداخلية.

لا أريد أن أقول: «أعلق الخطأ في رقبة غيري»؛ لأن «المشكلة متعلقة في رقبتي أنا»، ولابد أن أجد حلا لها، علما أنه بإمكاني فعل ذلك.

فلو أنني أمسكت بأحد من هؤلاء في ميدان عام ونفّذت عليه حكم الإعدام من المؤكد أن تنتهي - في تقديري الشخصي - المشكلة.

علاقة السياسة بالقانون:

أنتقل أيضًا في القانون الدولي لقضية أخرى، هنز كلود يقول: إن نظام الأمن الجماعي - الذي تم الإشارة إليه في الحديث السابق - قد أصبح نظامًا مُتخلِّفًا في ظل السرعة المتناهية في الحرب الحديثة، والقدرات التدميرية الهائلة لهذه الحروب، فضلًا عن رسوخ نظام القطبية الثنائية للكتلتين الكبيرتين، وبالتالي أصبح من العسير تحديد مصدر العدوان أو ردعه، أو إعادة الحق لأصحابه.

إذن فما تقديرنا لهذا التحليل؟ هل نعيش عصر إعدام الأمن والأمان العالميين بهذا المفهوم، لا قانون يُحترم، ولا نظام أمن جماعي

أصبح موجودًا، ولا أمن ولا أمان بمعنى أنه عالم غريب يستدعي وقفة؟!

(●) أنا لا أتَّفِق مع هذا الكلام، نحن نعلم أن رجال الفقه دائمًا يكتبون ما يحقق مصالح دولهم ويمهدون أيضًا للسياسات التي تظهر في المجتمع الدولي.

نحن نقول: إن القانون الدولي بنشأته الأولى من عمل فقهاء القانون، وأن «بروشس» الهولندي نسمّيه «أبو القانون الدولي»؛ لأنه أول من كتب كتابًا في قانون الحرب والسلم، ووضع القواعد التي ظلت أوروبا تلتزمها لمدة قرنين وثلاثة من الزمن.

إذن، لا بد أن نعرف أن الفقه يضع المبررات إلى حد كبير للسياسات الدولية.

أتكون تلك هي القضية: أن تدخل السياسة في القانون، أو أن السياسة تجعل فقهاء القانون يكيفون القوانين طبقًا للمصالح السياسية والاقتصادية لانتماءتهم؟!.

(●) القانون الدولي نشأ كي يضع الضوابط للعلاقات التي تدور بين الدول ذات السيادة.. وماهية تلك العلاقات؟ هي علاقات سياسية، اقتصادية.

والسياسة هي وسيلة تنفيذ الأهداف الاقتصادية كون أن الفقه يمهِّد الطريق لحاجات، لم تكن أبدًا موجودة من قبل.

مكيافلي [٢٠]

---

[20] **نيكولو دي برناردو دي ماكيافلّي** (بالإيطالية: Niccolò di Bernardo dei Machiavelli)، ولد في فلورنسا ٣ مايو ١٤٦٩، وتوفي في فلورنسا في ٢١ يونيو ١٥٢٧، كان مفكرا وفيلسوفا سياسيا إيطاليا إبان عصر النهضة. أصبح مكيافيلي الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، الذي أصبح فيما بعد عصب دراسات العلم السياسي. أشهر كتبه على الإطلاق، كتاب الأمير، الذي كان عملاً هدف مكيافيلي منه أن يقدم تعليمات للحكام، نُشرَ الكتاب بعد موته، وأيد فيه فكرة أن ماهو مفيد ضروري، وعبارة عن صورة مبكرة للنفعية والواقعية السياسية.

ولقد ألف مكيافيلي العديد من «المطارحات» حول الحياة السياسية في الجمهورية الرومانية، فلورنسا، وعدة ولايات، والتي من خلالها برع في شرح وجهات نظر أخرى. على كُلٍ= فصفة «مكيافيلي» والتي ينظر إليها الباحثون على أنها تصف بشكل خاطئ مكيافيلي وأفكاره، أصبحت تصف التصرف الأناني، الذي تهدف له الجماعات الربحية. مع ليوناردو دا فينشي، أصبح نيكولو مكيافيلي الشخصية المثالية لرجل عصر النهضة، ومن اللائق أن يقال: إن مكيافيلي يستحوذ على صفات «الذكاء المكيافيلي»، عوضاً عن وصفه بالمكيافيلية.

من مكيافلي لغاية..

إنسكولود

إنسكولود، بمعنى: أن أيام الفقة الألماني كانت مسألة القانون الدولي تلك تعني إرادة الدولة هي كل شيء، لا يوجد ما يسمى التزام من جانب الدولة بقواعد القانون الدولي. وقت ما كان النظام المطلق.. الحكم المطلق. ولهم اتجاهات توسعية.

ليس من شك أن أجمل فكرة ظهرت في المحيط الدولي هي الأمم المتحدة التنظيم الدولي، ونتيجة للتوازن الدولي الموجود يضع حدودًا للاستخدامات المختلفة للضغوط الدولية التي تمارس على الدول الأعضاء في الجماعة الدولية من جانب دولة كبيرة، من جانب إحدى الدولتين الكبيرتين.

إذن لا أستطيع أن أقول: إن نظام الأمن الجماعي مُتخلِّف، نعم، إنه ناقص.. لا شك. إنما من الممكن جدًّا مسألة التعديل.. صعبة على الأمن.. حتى في مسألة التعديل أن نعدل ميثاقًا، يستلزم ذلك أن يُصدق الخمسة الكبار عليه، إنما المتصور أن الدول

متوسطة القوة والدول الصغيرة (بعد الظواهر الجديدة التي بدأت تظهر في ميدان العلاقات الدولية؛ الروس في أفغانستان.. أميركا في عملية في أميركا اللاتينية) تنتبه إلى ضرورة الارتباط وتسعى إليه بشدة، أن تُصلح من أوضاعها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، أن ترقى بمجتمعاتها، أن يُعامل الإنسان فيها كإنسان، عندما يُعامل كإنسان يحسّ أنه إنسان، عندما يحسُّ أنه إنسان يأخذ ويعطي، ليس أن يأخذ فقط أو أن يعطي فقط، وقتها تأكد أن كل المفاهيم ستتغيّر.

العمل بالوزارة:

هل أتجاوز الحدود بسؤالي الأستاذة الدكتورة عائشة راتب عما خرجتْ به من تجربتها في العمل الوزاري كوزيرة للشئون الاجتماعية.

خرجت بماذا.. إحساسي، وبمنتهى الأمانة، أنني أديت عملي بالصورة التي ترضيني كإنسانة، سواء داخل الوزارة أو خارج الوزارة، هذا إحساس يجعلني أنام بكل راحة.

أول سفيرة مصرية:

إذن، هذا يشجعني أن أسأل عما خرجتِ به راتب أيضًا من تجربتها في السفارة كسفيرة.. بل أول سفيرة مصرية على الإطلاق.

أقول شيئًا وبكل صراحة: أنا أُدرِّس التنظيم الدبلوماسي والعنصري كجزء من القانون الدولي العام من مادة القانون الدولي العام في كلية الحقوق. وكنا دائما نتكلّم بشأن هذا،

-أولًا ما هي الصفات التي يجب أن تتوافر في السفير؟

- وما هي الواجبات التي يتعين على رئيس البعثة أنه يقوم بها؟

- وما هي واجبات البعثة؟

كنت أقول كل هذا بطريقة نظرية، وعندما مارست ذلك على أرض الواقع رأيت إلى أي حد السفراء كيف ينتقون ألفاظهم، عباراتهم؛ لأنه من المفروض أن السفير مبعوث بما يسمى بـ«الجنتل مان الأول في الدولة»، يمثِّلُ رئيس الدولة والدولة في الخارج، وبالتالي لا بد من توافر شروط معينة فيه: اللباقة – العلم – الثقافة – معرفة الجغرافيا – معرفة التاريخ – الدبلوماسية.

ورأيت هناك وتعاملت مع الكثير، وجدتهم جميعًا من أحسن الناس الذين تعاملت معهم، لم يحدث مرة وليس من المفروض أن سفيرًا ينسى نفسه بأية صورة من الصّور.

سمعت مؤخرًا.. لا أعرف إذا كان هذا صحيحًا أم لا، أن أحد السفراء وردت على ذهنه ألفاظ معينة فتحدث بها.

عندما قرأتها لم أتصور أبدًا أنها من الممكن أن تصدر عن رئيس بعثة دولة أو عن ممثل لرئيس دولة؛ لأننا نقول: إن هذا ممثل للدولة في الخارج وهو عنوانها.

سفير من الأجانب؟

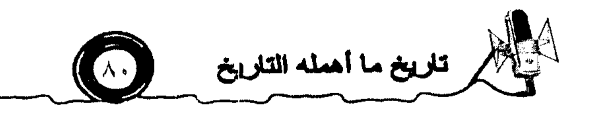
سفير أجنبي بالطبع.

بالنسبة إلى قاموس العصر الذي انتشر حاليًا في كثير من الأعمال الفنية؛ في المسرحيات والأفلام، يبدو أن عدواه انتقلت أيضًا للغة الدبلوماسية التي كانت دائمًا مشهورة أنها اللغة التي تَنتَقي ألفاظَها بعناية.

في الحقيقة من الممكن ألا نبتعد كثيرًا عن اهتمامات شاهدتنا على العصر اليوم الأستاذة الدكتورة عائشة راتب أستاذة القانون الدولي، بل ربما أقتربنا أكثر لو سألناها عن شهادتها على المرأة المصرية والعمل النسائي المصري في هذا العصر، عندما كنتِ وزيرة للشئون الاجتماعية ثم سفيرة بعد ذلك، أيضًا أستاذة كبيرة نشهد لها بالعلم على مدار كل تلك السنوات.

(●) أقول: من ناحية، إن السيدة المصرية بطلة الأبطال، سواء أكانت ربة بيت، أو عاملة؛ لأنها ربة بيت توازن ميزانية في ظروف اقتصادية صعبة.. كعاملة تعمل داخل بيتها، وتعمل خارج بيتها في ظلّ ظروف متناهية الشدة، متناهية الصعوبة.. فالسيدة المصرية سيدة بطلة.

الناحية الأخرى ومع إعجابي الشديد بالسيدة المصرية على كافة المستويات. كان لي شرف التعامل مع مجموعة كبيرة جدًّا من السيدات أيام وجودي في الوزارة ، ومازلن صديقات حميمات لي.



في الجمعيات..

نعم في الجمعيات، يبذلن من نفوسهن ومن قلوبهن ومن جيوبهن ويقمن بعمل ممتاز.. أريد أن أقول: إن الأم المصرية عليها الدور الأكبر في المرحلة الحالية التي نمر فيها.

بمعنى..

بمعنى: أن الأم المصرية هي أم الطفل.. الناس تقول: المدرسة.

مع أن الطفل يظل مع أمه قبل أن يذهب إلى المدرسة، وفترة الطفولة هي الفترة التي تترسخ فيها العادات في ذهن الطفل، وتكبر معه.. فالقيم التي كنا نأخذها قديما لا بد أن نستمر في زرعها في نفوس الأبناء.

نداء للأمهات والسيدات المصريات

أنا أعرف سيدات تجلسن وتذاكرن لأولادهن حتى الساعة العاشرة ليلًا، إنما أحيي فيهن تلك الروح.

أطالب كل أم أن تقوم بهذا الدور؛ تقوم أولًا بتربية الطفل، ترشيد الاستهلاك، التقشّف في الحياة، النظافة.

أقول وأكرر: عنوان البيت في الخارج حاوية الزرع على الباب.. عنوان البيت في مصر سلة المهملات.

تقول لي: ظروفهم هكذا، صحيح ولكن المرأة الأجنبية التي تأتي وتعيش في مصر، لماذا لا تضع سهلة المهملات أمام باب البيت؟! إذن هناك سلوكيات معينة على السيدة المصرية مع إعجابي وتقديري التام لكل ما تقوم به من مجهود، سواء داخل البيت أو خارجه.

هناك موضوعات معينة لا بد أن تنتبه لها، والأهم من هذا حاليًا، أنها لا تترك ابنتها أو ابنها في أماكن التجمعات بمفردهم.

أقول أيضًا: إن العمل في مصر لم يعد رفاهية، بل أصبح العمل لمجموعة كبيرة جدًّا من السيدات ضرورةً.

قديمًا كان البيت الكبير يحوي رب الأسرة، أو الأخ الكبير الذي يعول أخواته.

بيت العيلة

نعم بيت العيلة

لم يعد موجودًا الآن.. انتهى، كل فرد اليوم همه نفسه، وأعتقد أن ذلك ظهر من الكلام الذي نقوله.

السيدة التي لا تملك أي موارد فماذا تفعل؟ ليس أمامها غير العمل، كون أن البعض عنده إمكانيات، ولكن يعمل كي يشعر بقيمته الذاتية، هذا شيء صار من القلة حاليًا إنما الأغلبية تعمل لأن دخل الزوجة بجوار دخل الزوج يسمحان لهما أن يعيشا بشكل جيد، وكنا دائما ما نُسأل عن أحوال المرأة في مصر، ما هو عمل النساء؟

في ألمانيا..

في ألمانيا وفي كوبن هيجن، وكانوا حريصين أن يأتوا ويروا السفيرة المصرية كيف هي وكيف تتكلم ... فكنت أقول لهم: نحن نعمل، يقولون: أنتن سيدات، لكن بهذا الكلام الذي تقولينه. فالمرأة تلعب دورًا كبيرًا، أقول لهم: بالطبع، تلعب دورًا كبيرًا،

وتجدونها في كل مكان؛ لأن العمل عندنا ليس رفاهية، إنه ضرورة لابد منها؛ لأننا «نكسب عيشنا بعرق جبنا».

إذن تخلعين على عمل المرأة ثوبًا ماديًا بحتًا، وكأن المرأة تعمل لمجرّد العمل وزيادة دخلها والحصول على مرتب.. أنا أقصد العمل كرسالة، كرسالة اجتماعية.

الرسالة الاجتماعية لا تنفصل بأيّة صورة من الصور عن الإمكانيات التي تمكنك من أن تحقق رسالة اجتماعية.

لو افترضنا.. أنا جالسة في بيتي كيف أؤدي رسالتي الاجتماعية؟! وكيف لي أن أنمي الإنتاج؟!

تقول: مشكلة الموظفين، هم في المكاتب الآن لا يعملون، تأتي الناس للموظف تسأله فيقول: على قدر نقودك، ألا يحدث ذلك؟

دعنا ونواجه الواقع. لابد أن نحارب الكلمة الشائعة بين الموظفين المصريين «على قدر راتبي أخلص في عملي»

عمل المرأة المصرية:

هكذا يكون العمل ممكنًا، كل سيدة مصرية تنضم لجمعيات أهلية من غير مقابل، ليس ممكنًا، بالأخص الآن.

الجمعيات الأهلية تقاسي حاليًا من عدم وجود عدد كافٍ من السيدات على عكس ما كان سابقا، فمن زمن ليس بالبعيد كان هناك وجود لسيدات كثيرات لديهن إمكانيات، ولديهن المقدرة والتفرغ للعمل، بالمدارس، المستشفيات، ومن دون مقابل.

أما الآن خرجت السيدة للعمل بمقابل، فأصبح الوقت الذي تتفرغ فيه وتعطيه للعمل المجاني قليلًا.. هذه ر سالة لكنها لن تجد العدد الكافي. لأنهك لا تستطيع أن تفصل العمل عن قيمة العمل في حد ذاته!.. نعم، له قيمة أدبية؛ أن السيدة تشعر أنها إنسانة، لكن الإنسانة عندما تأخذ المقابل أمام عملها هذا شيء آخر.. كانوا يقولون: السيدة التي تعمل لا تنتبه إلى بيتها. خطأ وليس من الممكن؛ والدليل على ذلك أنك إن دخلت أي بيت سيدة عاملة تجد

أنه لا يقل في النظافة أو في التنظيم أو في الترتيب عن أي بيت سيدة لا تعمل.

ربة البيت تقوم بعمل رئيسي وكريم، وكلنا نرفع لها - كما يقولون في الخارج -: «نرفع القبعة للعمل الذي تقوم به». في الوقت نفسه السيدة العاملة تؤدي عملًا داخل بيتها وخارجه.

وقد تؤدي ربة البيت عملًا من الممكن أن يكون مفيدًا للبيت ولزوجها، وهو أن توفر في النفقات، هذا عمل من دون مقابل وتؤديه وعن طيب خاطر، تقوم بعملها..

في الوقت نفسه، السيدة العاملة عندما تعمل خارج بيتها تُساهِم في عملية الإنتاج، وأنا لا أتصوّر بأي حال من الأحوال أن أمة أو شعبًا يكون نصفه أو أكثر من النصف لا يشارك في عملية الإنتاج.. من غير المعقول أن يكون هذا، أو من الممكن أن يتصور أصلًا.

صدمات لا تمنع الأمل

الحقيقة شهادة ثرية امتدت على مدى حلقتين لنصل إلى ختامها مع ملخص لها في سطر واحد..لو قلت للأستاذة الدكتورة عائشة راتب ملخص لشهادتك على العصر في سطر واحد تصفين فيه هذا العصر الذي نعيشه.. ماذا يكون هذا السطر؟

صدمات لا تمنع الأمل.. الإنسان صُدم ولكن لا يعني هذا أن نفقد الأمل في المستقبل، بل علينا أن نتكاتف جميعًا حُكَّامًا ومحكومين.. مصريين وعربا.. مصريين وأوروبيين.. مصريين وأمريكان.. مصريين وأفارقة.. مصريين وآسيويين على مستوى العالم كله.

نتكاتف حتى نصل إلى تحقيق الرفاهية لشعوب هذا العالم، والسلام لكل جزء من أجزاء المعمورة وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط.. وشكرًا

وهكذا نصل إلى ختام هذه الشهادة الثرية مع الأستاذة الدكتورة عائشة راتب أستاذة القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة.. نشكرها عليها شكرًا جزيلًا.

الفهرس